

الأسواق العالمية تُعيد تسعير مخاطر التضخم وسط قفزة أسعار النفط وتوجه البنوك المركزية نحو المزيد من التشدد النقدي

التعليق على أداء الاسواق

تعيد الأسواق العالمية بصورة متزايدة تسعير مخاطر التضخم وتوقعات مسار السياسة النقدية، في ظل ارتفاع أسعار الطاقة واتخاذ تدابير تجارية جديدة، بما يعزز احتمالات استمرار الضغوط التضخمية بالتزامن مع تباطؤ النمو. وارتفع مزيج خام برنت متجاوزاً حاجز 100 دولار أمريكي للبرميل - قبل أن يتراجع في ختام تداولات الأسبوع الماضي - وسط مخاوف من تعطل طرق الشحن الرئيسية، فيما دفعت قفزة أسعار النفط عائدات السندات العالمية إلى الارتفاع وعززت التوقعات باتجاه البنوك المركزية إلى مزيد من التشديد النقدي. وفي الولايات المتحدة، انخفضت طلبات إعانة البطالة الأولية بواقع 22 ألف طلب إلى 187 ألف طلب، وهو أدنى مستوى منذ العام 1969، بما يشير إلى استمرار مرونة أوضاع سوق العمل، في حين قد تؤدي الرسوم الجمركية الأمريكية التي تتراوح بين 10% و12.5% والمطبقة على نحو 60 اقتصاداً إلى زيادة الضغوط التضخمية ورفع تكاليف الأعمال. وارتفع الدولار بالتزامن مع صعود عائدات سندات الخزينة الأمريكية، لينتهي مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي عند 101.468 (+0.70%). وفي كندا، تباطأ مؤشر أسعار المستهلكين إلى 2.8% على أساس سنوي من 3.2%، كما انخفض بنسبة 0.4% على أساس شهري، فيما تراجع متوسط التضخم الأساسي إلى 1.85%، بما يوفر مزيداً من الدلائل على اعتدال ضغوط الأسعار الأساسية. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الكندي عند 1.4096 (+0.52%). وفي أوروبا، أبقى البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة على الودائع دون تغيير عند 2.25%، مع الإشارة إلى احتمال تشديد السياسة النقدية في سبتمبر، في ظل استقرار التضخم في منطقة اليورو عند 2.8% على أساس سنوي وارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 51.9 نقطة، بما يشير إلى عودة القطاع الخاص إلى التوسع. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الأمريكي عند 1.1370 (-0.60%). وفي المملكة المتحدة، تباطأ مؤشر أسعار المستهلكين إلى 2.6% على أساس سنوي، فيما ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 52.1 نقطة، على الرغم من أن تجدد ضغوط أسعار الطاقة قد يعكس جانباً من التقدم الأخير في مسار تراجع التضخم. وأنهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الأمريكي عند 1.3325 (-0.94%). وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أبقى الصين أسعار الفائدة الأساسية على القروض لأجل عام وخمسة أعوام دون تغيير عند 3% و3.5%، على التوالي، في حين تراجع إجمالي الإنفاق المالي الحكومي بنسبة 11.9% على أساس سنوي في يونيو. وفي أستراليا، ارتفع التوظيف بواقع 76.3 ألف وظيفة على أساس شهري، بينما تسارع التضخم في نيوزيلندا إلى 4.1% على أساس سنوي، بما عزز التوقعات باتجاه السياسة النقدية نحو مزيد من التشديد. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي أمام اليوان الصيني عند 6.7718 (-0.08%). وفي ألمانيا، أبقى البنك المركزي الألماني أسعار الفائدة على أساس سنوي عند 0.6979 (-0.07%) و0.5793 (-0.86%)، على التوالي. وفي الوقت ذاته، واصل البنك الياباني تراجعاً، لينتهي الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي أمام الين عند 163.83 (+0.87%). وبصفة عامة، من المرجح أن تدفع مرونة أسواق العمل وارتفاع تكاليف الطاقة واستمرار مخاطر التضخم البنوك المركزية الكبرى إلى توخي الحذر في تيسير السياسة النقدية، في حين قد تؤثر الأوضاع المالية الأكثر تشدداً وارتفاع تكاليف المدخلات سلباً على النمو العالمي.

الولايات المتحدة وكندا

الولايات المتحدة توسع نطاق الرسوم الجمركية بنسبة 10% و12.5% لتشمل 60 اقتصاداً مع عودة النزعة الحمائية

تعتزم الولايات المتحدة فرض رسوم جمركية جديدة تتراوح بين 10% و12.5% على الواردات من نحو 60 اقتصاداً، في خطوة تعيد ترسيخ النزعة الحمائية في السياسة التجارية للرئيس دونالد ترامب، عقب رفض المحكمة العليا التدابير الجمركية السابقة. وستفرض رسوم بنسبة 10% على عدد من الشركاء المختارين، من بينهم المكسيك والمملكة المتحدة وكندا والهند، في حين ستحدد الرسوم المفروضة على اليابان وسويسرا وكوريا الجنوبية بصفة عامة عند سقف يبلغ 12.5%، بينما ستخضع السلع الواردة من الاتحاد الأوروبي وتايوان في الغالب لرسوم لا تتجاوز 10%. وعلى الرغم من أن الإعفاءات تشمل الوقود والمواد الغذائية والأسمدة والمنتجات الخاضعة بالفعل لرسوم قطاعية محددة، فإن النظام الجديد يحدد حالة عدم اليقين المحيطة بسلاسل الإمداد العالمية والمستوردين الأمريكيين. وقد تساهم هذه الإجراءات في زيادة الضغوط التضخمية وتكاليف الأعمال، لا سيما إذا أضيفت إليها مستقبلاً رسوم تستهدف فائض الطاقة التصنيعية، في حين قد تؤدي التدابير الانتقامية من جانب الشركاء التجاريين إلى مزيد من إضعاف التجارة والاستثمار العالميين. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي مغلقاً عند مستوى 101.468.

تراجع طلبات إعانة البطالة الأولية في الولايات المتحدة بواقع 22 ألف طلب إلى 187 ألفاً، الأدنى منذ العام 1969

تراجعت طلبات إعانة البطالة الأولية في الولايات المتحدة بواقع 22 ألف طلب إلى 187 ألف طلب خلال الأسبوع المنتهي في 18 يوليو، لتأتي أقل بكثير من متوسط توقعات الاقتصاديين البالغ 210 آلاف طلب، وتسجل أدنى مستوياتها منذ العام 1969. وتشير البيانات إلى استمرار إحياء أصحاب العمل عن خفض أعداد الموظفين، على الرغم من حالة عدم اليقين الأوسع نطاقاً المحيطة بالنمو الاقتصادي والرسوم الجمركية وارتفاع أسعار الطاقة. ولم تسجل طلبات إعانة البطالة المستمرة تغييراً يذكر، إذ استقرت عند نحو 1.8 مليون طلب، بما يشير إلى أن سوق العمل ما تزال تتسم بمرونة عامة. ويعزز الانخفاض الحاد في الطلبات الأولية التوقعات ببقاء عمليات تسريح العمالة محدودة قبيل اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة المقرر عقده يومي 28 و29 يوليو، على الرغم من أن قوة سوق العمل قد تعكس جزئياً انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة. وبالنسبة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، لا تقدم البيانات سوى مؤشرات محدودة على حدوث تدهور عاجل في أوضاع التوظيف، ما قد يتيح لصانعي السياسات مواصلة التركيز بدرجة أكبر على تجدد مخاطر التضخم الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة والرسوم الجمركية.

تراجع التضخم في كندا إلى 2.8% على أساس سنوي وانخفاضه بنسبة 0.4% على أساس شهري مع هبوط التضخم الأساسي إلى 1.85%

تباطأ التضخم في كندا بوتيرة فاقت التوقعات في يونيو، إذ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 2.8% على أساس سنوي، مقابل 3.2% في مايو، وجاء دون متوسط التوقعات البالغ 2.9%، فيما انخفضت الأسعار بنسبة 0.4% على أساس شهري. كما تراجع متوسط مقياسي الوسيط والنسبة المعدلة للتضخم الأساسي، وهما المقياسان المفضلان لدى بنك كندا، إلى 1.85%، مسجلاً أدنى مستوياته منذ سبتمبر 2020، ومنخفضاً دون حاجز 2% للمرة الأولى منذ نحو ستة أعوام. وانخفضت أسعار البنزين بنسبة 10.2% على أساس شهري، على الرغم من بقائها مرتفعة بنسبة 20.5% على أساس سنوي، في حين تباطأ تضخم تكاليف السكن إلى 1.5% على أساس سنوي. ويدعم تقرير هيئة الإحصاء الكندية القرار الأخير لبنك كندا بالإبقاء على سعر الفائدة الأساسي عند 2.25% للاجتماع السادس على التوالي، إلا أن تجدد ارتفاع أسعار النفط واستمرار تكاليف الشحن عند مستويات مرتفعة قد يحدان من وتيرة تراجع التضخم خلال شهر يوليو. وتراجع الدولار الكندي بصورة طفيفة عقب صدور البيانات، فيما انخفضت عائدات السندات الحكومية لأجل عامين. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.4096.

أوروبا والمملكة المتحدة

البنك المركزي الأوروبي يبقي سعر الفائدة على الودائع عند 2.25% ولا جارد تلمح إلى احتمال مواصلة سياسات التشديد النقدي

أبقى البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة على الودائع دون تغيير عند 2.25%، إلا أنه أبدى استعداداً متزايداً لاستئناف تشديد السياسة النقدية، في ظل تجدد التوترات في الشرق الأوسط وما نتج عنها من ارتفاع أسعار الطاقة. وأشارت رئيسة البنك كريستين لا جارد إلى أن بعض صانعي السياسات بحثوا إمكانية رفع أسعار الفائدة بصورة فورية، مؤكدة في الوقت ذاته أن مجلس المحافظين سيقم البيانات الواردة قبل اجتماعه المقرر في سبتمبر. وتباطأ معدل التضخم الكلي في منطقة اليورو إلى 2.8% على أساس سنوي في يونيو، إلا أن الارتفاع المتجدد في أسعار النفط والغاز يفرض مخاطر شديدة على آفاق التضخم، وقد يبقى نمو الأسعار فوق المستوى المستهدف حتى النصف الأول من العام 2027. وتسعر الأسواق حالياً باحتمال شبه مؤكد رفع سعر الفائدة بواقع 25 نقطة أساس في سبتمبر، إلى جانب زيادة أخرى قبل نهاية العام. وارتفعت عائدات السندات الحكومية الألمانية لأجل عشرة أعوام إلى 3.21%، مسجلة أعلى مستوياتها منذ العام 2011، فيما تراجع اليورو مع موازنة المستثمرين بين احتمالات تشديد السياسة النقدية من جانب البنك المركزي الأوروبي وتزايد المخاوف من الركود التضخمي الناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة وضعف النمو في المنطقة. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1370.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب في منطقة اليورو إلى 51.9 نقطة مع تعافي المؤشر الألماني إلى 51.2 نقطة وتحسن نظيره الفرنسي إلى 49.6 نقطة

تحسن نشاط القطاع الخاص في منطقة اليورو بوتيرة فاقت التوقعات في يوليو، إذ ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 51.9 نقطة من 50.0 نقطة، ليدخل نطاق التوسع للمرة الأولى منذ مارس. وقادت ألمانيا هذا التحسن، إذ ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 51.2 نقطة من 49.5 نقطة، مدعوماً بصعود مؤشر نشاط قطاع التصنيع إلى 52.2 نقطة. وفي فرنسا، ارتفع المؤشر المركب إلى 49.6 نقطة من 47.2 نقطة، مسجلاً أعلى قراءة له منذ فبراير، على الرغم من بقائه دون مستوى 50 نقطة بهامش طفيف. وتشير البيانات إلى أن اقتصاد منطقة اليورو دخل الربع الثالث من العام بزخم أقوى، بدعم من تحسن نشاط قطاع الخدمات وانحسار ضغوط التكلفة. إلا أن تجدد التصعيد في الشرق الأوسط وما صاحبه من ارتفاع أسعار النفط والغاز يهددان بإضعاف مسار التعافي، من خلال زيادة الضغوط التضخمية وتعطيل إمدادات الطاقة ورفع تكاليف الاقتراض. ومن ثم، لا توفر بيانات النشاط القوي سوى قدر محدود من الاطمئنان، في وقت يدرس فيه البنك المركزي الأوروبي مواصلة تشديد السياسة النقدية في سبتمبر.

تراجع التضخم في المملكة المتحدة إلى 2.6% على أساس سنوي مع تباطؤ تضخم الخدمات إلى 3.6% وتعافي مؤشر مديري المشتريات إلى 52.1 نقطة

تباطأ التضخم في المملكة المتحدة إلى 2.6% على أساس سنوي في يونيو، مقابل 2.8% في مايو، ليأتي دون متوسط التوقعات البالغ 2.7% ويسجل أدنى مستوياته منذ مارس 2025، فيما تراجع تضخم قطاع الخدمات إلى 3.6% على أساس سنوي مقابل 3.7%. وجاء تحسن مسار تراجع التضخم مدعوماً بانخفاض أسعار البنزين والديزل بنسبة 3.1%، وتباطؤ تضخم أسعار المواد الغذائية إلى 1.6% على أساس سنوي، على الرغم من التوقعات التي تشير إلى أن الضغوط المتجددة الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة قد تؤدي إلى دفع التضخم للارتفاع خلال الأشهر المقبلة. وفي الوقت ذاته، ظلت أوضاع سوق العمل ضعيفة، إذ ارتفع عدد الموظفين المسجلين في كشوف الرواتب بواقع 3 آلاف فقط على أساس شهري في مايو، بينما انخفض بنسبة 0.3% على أساس سنوي. كما تباطأ نمو أجور القطاع الخاص إلى 2.9% على أساس سنوي، مسجلاً أضعف وتيرة له في خمسة أعوام. وعلى الرغم من ذلك، انتعش نشاط الأعمال، إذ ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 52.1 نقطة مقابل 49.3 نقطة في يونيو. وتضع هذه البيانات المتباينة بنك إنجلترا أمام ضرورة الموازنة بين انحسار الضغوط المحلية وتجدد مخاطر التضخم المرتبطة بأسعار الطاقة والرسوم الجمركية. وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3325.

آسيا والمحيط الهادئ

البنك المركزي الياباني يرفع بنك اليابان أسعار الفائدة مجدداً في أكتوبر

أفادت تقارير بأن مسؤولي بنك اليابان مفتوحون على رفع أسعار الفائدة بوتيرة أسرع من الفاصل الزمني البالغ نحو ستة أشهر الذي يتوقعه معظم الاقتصاديين، في ظل زيادة المخاطر المحيطة بالتضخم نتيجة تجدد ضعف اللين الياباني. ومن المتوقع على نطاق واسع أن يبقي بنك اليابان سعر الفائدة دون تغيير عند 1% خلال اجتماعه المقرر في 31 يوليو، بعد أن رفعه الشهر الماضي إلى أعلى مستوى له منذ 31 عاماً، إلا أن الأسواق تسعر حالياً احتمالاً بنسبة 80% لإجراء زيادة أخرى بحلول أكتوبر. وتراجع اللين مؤخراً إلى مستوى يقترب من أدنى مستوياته في أربعة عقود، فيما يقترب التضخم الأساسي من المستوى المستهدف لبنك اليابان البالغ 2%، وتبدو الشركات أكثر استعداداً لتحرير ارتفاع التكاليف إلى المستهلكين. وبناءً على ذلك، يحول صانعو السياسات تركيزهم من تحفيز التضخم إلى ضمان استقرار نمو الأسعار بصورة مستدامة حول المستوى المستهدف. وتساهم احتمالات تسريع وتيرة التشديد النقدي، إلى جانب إمكانية تدخل الحكومة، في دعم عائدات السندات اليابانية وزيادة تقلبات تداولات الدولار الأمريكي أمام اللين الياباني. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي أمام اللين الياباني عند مستوى 163.83.

الصين تُبقي أسعار الفائدة الأساسية على القروض دون تغيير للشهر الرابع عشر مع تراجع الإنفاق المالي بنسبة 11.9% على أساس سنوي أبقت الصين أسعار الفائدة القياسية على الإقراض دون تغيير للشهر الرابع عشر على التوالي في يوليو، ليستقر سعر الفائدة الأساسي على القروض لأجل عام عند 3%، ونظيره لأجل خمسة أعوام عند 3.5%، في ظل تبني صانعي السياسات نهجاً متأنياً رغم نمو الاقتصاد بوتيرة أضعف من المتوقع خلال الربع الثاني من العام. ويواجه الاقتصاد اختلالاً هيكلياً بين قوة جانب العرض وضعف الطلب المحلي، إذ يتسم استهلاك الأسر بالفتور، مقابل استمرار مرونة قطاعي التصنيع والصادرات. كما انخفض الإنفاق الحكومي العام بنسبة 11.9% على أساس سنوي في يونيو، بما يشير إلى استمرار الضغوط الناجمة عن السياسة المالية، على الرغم من تعهد السلطات بالحفاظ على توجه نقدي تيسيري بالقدر المناسب وتعزيز الدعم المالي لإنعاش الاستهلاك المحلي. وتتجه الأنظار حالياً إلى اجتماع المكتب السياسي المقرر عقده في نهاية يوليو، لاستشراف توجهات السياسة الاقتصادية خلال النصف الثاني من العام، بما في ذلك التدابير المحتملة لتعزيز استقرار المراكز المالية للأسر ودعم القطاع العقاري. وعلى الرغم من استمرار احتمالات اتخاذ مزيد من إجراءات التيسير النقدي، قد يعطي صانعو السياسات الأولوية لسياسات الدعم الموجهة وتسريع تنفيذ التدابير القائمة. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي أمام اليوان الصيني عند مستوى 6.7718.

قفزة التوظيف في أستراليا بواقع 76.3 ألف وظيفة على أساس شهري في يونيو مع استقرار البطالة عند 4.4%
ارتفع التوظيف في أستراليا بواقع 76.3 ألف وظيفة على أساس شهري في يونيو، متجاوزاً التوقعات بفارق كبير، وذلك بعد تعديل الزيادة المسجلة في مايو ورفعها إلى 44 ألف وظيفة. وفي الوقت ذاته، استقر معدل البطالة عند 4.4%، مع ارتفاع معدل المشاركة في القوى العاملة إلى 67%. وزاد التوظيف بدوام كامل بواقع 29.3 ألف وظيفة، فيما ارتفع التوظيف بدوام جزئي بواقع 47 ألف وظيفة، بما يبرز استمرار متانة الطلب على العمالة على الرغم من تشدد السياسة النقدية. وعززت بيانات التوظيف القوية التوقعات بمزيد من التشديد من جانب بنك الاحتياطي الأسترالي، إذ تسعر الأسواق بالكامل رفع سعر الفائدة بواقع 25 نقطة أساس بحلول ديسمبر، مع تقدير احتمال اتخاذ هذه الخطوة في سبتمبر بنحو 50%. وما يزال سعر الفائدة لدى بنك الاحتياطي الأسترالي عند 4.35%، فيما لا يتوقع عودة التضخم إلى منتصف النطاق المستهدف البالغ 2%-3% قبل منتصف العام 2028. وقد تؤدي التوترات المتجددة في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار الوقود إلى تعزيز مخاطر التضخم، إلا أن ضعف ثقة المستهلكين والشركات قد يحد من الطلب المحلي. وأنهى الدولار الأسترالي تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.6979.

تسارع التضخم في نيوزيلندا إلى 4.1% على أساس سنوي و1.5% على أساس ربع سنوي مع قفزة أسعار الوقود
تسارع التضخم في نيوزيلندا بشكل ملحوظ إلى 4.1% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام، مقابل 3.1% في الربع الأول، متجاوزاً متوسط التوقعات البالغ 4%. كما ارتفعت الأسعار بنسبة 1.5% على أساس ربع سنوي، مقابل توقعات بنموها بنسبة 1.4%. وتسارع تضخم السلع القابلة للتداول إلى 4.9% على أساس سنوي، مدفوعاً بارتفاع أسعار البنزين بنسبة 27.5% وقفزة تكاليف أنواع الوقود الأخرى بنسبة 71%. في المقابل، تباطأ تضخم السلع والخدمات غير القابلة للتداول هامشياً إلى 3.4% على أساس سنوي من 3.5%. وتعزز بيانات التضخم التي جاءت أعلى من المتوقع التوقعات بأن يرفع بنك الاحتياطي النيوزيلندي أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس إضافية في سبتمبر، بعد رفع سعر الفائدة النقدي الرسمي إلى 2.5% في وقت سابق من الشهر الجاري. كما تتوقع الأسواق تطبيق المزيد من تدابير التشديد النقدي في وقت لاحق من العام، على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين بشأن وتيرة رفع أسعار الفائدة بعد تجاوز المستوى المحايد. وتشكل التوترات المتجددة في الشرق الأوسط والمخاطر المرتبطة بارتفاع أسعار الوقود عوامل إضافية تدفع مخاطر التضخم نحو الارتفاع. وأنهى الدولار النيوزيلندي تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.5793.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30780.

أسعار العملات 26 - يوليو - 2026

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1439	1.1364	1.1450	1.1370	1.1250	1.1450	1.1415
GBP	1.3452	1.3299	1.3481	1.3325	1.3200	1.3400	1.3327
JPY	162.40	162.22	163.99	163.83	163.00	165.00	162.58
CHF	0.8073	0.8061	0.8186	0.8182	0.8100	0.8300	0.8098